# الحياة الاجتماعية فى مصر

للأستاذ ابراهيم الغطريفى
مدير إدارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

يقصد بالحياة الاجتماعية بحث الحالة الاجتماعية لمجموع السكان دون الاقتصار على فئة معينة ربما كان لها من ظروفها الخاصة مالية كانت أو أدبية ما يجعلها تتمتع بحياة اجتماعية خاصة .

وعلى ذلك فإذا أردنا أن نستعرض الحياة الاجتماعية فى مصر كان من الواجب أن نبدأ بدراسة الظواهر الاجتماعية البارزة التى نشاهدها والتى يكون فى دراستها وعلاجها أثر فى الحياة الاجتماعية العامة ، ثم ندرس حياة الأغلبية الساحقة للسكان وهؤلاء هم سكان الريف وأعنى بهم المزارعين ، وسكان المدن وأعنى بهم المشتغلين بالصناعة والتجارة لأن حياتهم الاجتماعية هى الحياة الحقيقية للشعب المصرى وهى التى تعطى صورة حقيقية عنها سواء أكانت هذه الصورة تبعث على السرور أو تبعث على الأسى .

أما ما عدا ذلك من الصور فهى صور خلابة ليست من الحقيقة فى شىء ، خدعنا بها حقبة طويلة وخلنا أنها تمثل حياة البلد الاجتماعية ونعمنا بهذا الخيال ونسينا الحقيقة فأنسانا الله أنفسنا وأصبحنا فى حالة اجتماعية غريبة بين الأمم الراقية .

وأهم هذه الظواهر العامة للحياة الاجتماعية فى مصر هى المفارقات البعيدة المدى التى توجد بين طبقات الشعب بل بين أفراد الطبقة الواحدة ، يتخذ هذا التفاوت ناحية مادية حيث نرى فقرا مدقعا بجانب يسار فاحش ، أو ناحية عقلية فبينما تغمر السواد الأعظم من السكان جهالة مطبقة نرى طبقة على حظ كبير من العلم ومن الدرجات الجامعية ، وحتى فى الحياة الخاصة فإنها تنتقل من حياة بسيطة ضئيلة راكدة إلى حياة نشيطة عنيفة مادية فى الترف والرفاهية ، ولا يمكن أن تنسق حياة اجتماعية مع وجود هذه المفارقات إذ تتطلب من المصلح الاجتماعى أن يكون فى إصلاحه حكما عادلا يعمل جهده على إنماء ثروة أهل الثراء مع تغذية موارد المعسرين وابتكار الدرجات العلمية لخاصة المتعلمين مع إيصال المعارف العامة والضرورية لغير المتعلمين والترفيه عن الموسرين المترفين مع إيجاد الوسائل للتخفيف عن المعوزين وأشباه المعوزين .

ومن الغريب أن لهذا التفاوت أثره أيضا فى الإنتاج بأنواعه : الصناعى والزراعى والتجارى ، ففى مدينة القاهرة نجد مغازل النسيج اليدوى التى يشتغل فيها العمال على الأنوال فى قاعات ضيقة و بأجور ضئيلة وذات الإنتاج البسيط فى قيمته وكميته تجاور مصانع النسيج الكبيرة التى تحاكى مثيلاتها فى مدن أوروبا الصناعية و يشرف عليها إخصائيون ولا تقل منسوجاتها فى الجودة عن المنسوجات الأجنبية .

و إذا اجتزنا بعض شوارع العاصمة نشاهد نفرا يشتغل بصناعة الحدادة و يزاول مهنته على طريقة عتيقة بالية تكاد لا تصلح أداة للكسب ولا يتفق أداؤها مع أبسط القواعد الصحية . بينما توجد على مقربة منهم مصانع كبيرة بها من آلات البرادة والمسابك الشئ الكثير مما يصلح لإعداد أدوات ميكانيكية هامة بل منها ما أمكن الاستعانة به فى بعض الصناعات الحربية .

أما فى الإنتاج التجارى فيكفينا أن نتم النظر فى وسائل النقل وأن نقارن بين وابورات شركات الملاحة النيلية التى تمخر عباب النيل و بين العدد الوفير من المراكب الشراعية التى لا زالت تقوم بقسط أوفر فى النقل النيلى .

أما عن الإنتاج الزراعى فمظهره مقارنة ذلك الفلاح المصرى العادى الذى يتبع فى الزراعة خطط السلف فيروى أرضه إذا غمرها النيل ويحرثها إذا انحسر عنها مستعملا الأدوات الزراعية البدائية التى تعاقبت عليها الأجيال

بينما نجد أن بعض الشركات الزراعية الكبيرة قد خطت خطوات واسعة فى استعمال وسائل الرى والحرث والزراعة و جمع المحصول بطريقة لا تقل عما يتبع فى بعض البلاد الزراعية الراقية .

ومن الإنصاف أن نقرر أن هذا التفاوت بين الأفراد والطبقات ملحوظ فى الحياة الاجتماعية فى غيرنا من البلاد الراقية . ولكنه يمتاز بأنه قائم على مستوى مادى للمعيشة يكفل لأفراد الشعب حياة تضمن لهم الحصول على الضرورى وما هو أكثر من الضرورى و يمتاز أيضا بأن عامة الشعب تستمتع بقسط وافر من المعارف العامة والثقافة التى تساعد كل طبقة على تفهم الطبقات الأخرى وتعمل على تقوية الروابط بين الأفراد و بين المهن و بين الطبقات .

وكذلك الحال فى التفاوت الاقتصادى فى الإنتاج فإن المشاهد فى الدول الأخرى أن وسائل الإنتاج الحديثة أصبحت هى الغالبة وأخذت الوسائل السابقة فى التحول أو فى الانقراض .

أما فى مصر ، فتعتبر الوسائل المستحدثة مظهرا عارضا يخشى عليه من الزوال فلا زال استخدامها يسير بخطا متئدة جدا ولا زالت الوسائل القديمة أكثر نشاطا وانتشارا ولازال لها السبق فى أكثر نواحى الإنتاج .

وطبعى أن لهذه الظاهرة أسبابا عدة ، وأنه قد تعاقبت على وجودها سنون طويلة ، ولكن ربما كان من أهم أسبابها :

أولا — ضعف انتشار التعليم ضعفا كبيرا ، وبداهة أن ضعف انتشار التعليم يلازمه ضعف فى المعلومات والمعارف الضرورية التى تمكن أفراد الشعب من أن يفهموا جميعا ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات نحو أنفسهم ونحو غيرهم ونحو بلادهم .

ثانيا — إنقضاء فترة طويلة على جمهور السكان وهم طبقة الزراع والعمال دون أن يجدوا تشجيعا ماديا وأدبيا يهيئهم لحياة اجتماعية حديثة ويحملهم على أن يأخذوا بقسطهم من وسائل الإنتاج المستحدثة .

فظل جمهور الفلاحين والعمال لا يستسيغون التطور الاجتماعى . واستمسك الفلاحون بالجمود فى كل نواحى الحياة ، ذلك الجمود الذى قد نخطىء إذا حسبناه رضى واعتزازا بأحوالهم وإنما يدل فقط على أنهم يجهلون ما عداها من ألوان الحياة .

أما العمال فلإقامتهم فى المدن وقربهم من الطبقة المستنيرة قاموا بمحاولات نحو التطور الاجتماعى ولكنها محاولات ترجع إلى مجرد التقليد لما وصل إليهم مشوشا عن الدول الأخرى أو ترجع إلى من يدفعونهم ويلقنونهم أشياء لم تقو معدهم بعد على هضمها وليست لديهم القدرة الكافية على تفهمها .

والعنصر الثانى الذى تمتاز به الحياة الاجتماعية فى مصر عدا ما أشرنا إليه من الظواهر البارزة فى الشعب المصرى هو اشتغال الأكثرية الساحقة من المصريين بالزراعة ، ويرجع ذلك إلى أن مصر تعتمد اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعى ، ويرجع ذلك إلى خصوبة أرضها وإلى سهولة وسائل الرى فيها وإلى عوامل نفسية تتصل بطبائع أهلها ومألوف عاداتهم التى ورثوها فتأصلت فيهم بالوراثة وتأقلمت بحكم إقامتهم فى إقليم زراعى .

وأخص هذه الطبائع ميلهم فى كسبهم ومعاشهم إلى المواد الثابتة مهما ضؤلت ، وانصرافهم عن المجازفات مهما أتت بفوائد مالية كثيرة ، ونظرتهم إلى الماضى دائما نظرة تقديس يحاكون السلف محاكاة تكاد تكون تامة فى وسائل إنتاجه — وقلما يتجاوزون الخطة التى رسمت من قبل .

حقيقة أوتى بعض المصريين حظا كبيرا من الابتكار والتجديد وحب المجازفة فقاموا بأنفسهم أو بمساعدة بعض الأجانب النازلين فيهم باتخاذ وسائل جديدة فى الإنتاج سواء فى ذلك الإنتاج الصناعى أو الزراعى أو التجارى، ولكن هؤلاء قلة والقلة لا يقاس عليها. وإن دراسة الحياة الاجتماعية لعمال الزراعة ذات أهمية فى الوقوف على الحياة الاجتماعية العامة، ويرجع ذلك إلى ما يأتى :

( أولا ) عمال الزراعة كغيرهم من السكان أداة فعالة فى الإنتاج القومى للبلاد ولسنا فى حاجة إلى إيراد الأرقام للتدليل على نصيبهم فى الدخل العام .

( ثانيا) والزراعة لازال يشتغل بها أكثر المصريين . إذ دلت الإحصائيات على أن من يشتغلون بالزراعة من المصريين وهم المزارعون بالأجرة وصغار المزارعين ومساعدوهم والزارع مع ذويهم وفى أرض يملكونها والذين يشتغلون فى أرض يستأجرونها يبلغ عددهم فى سنة ١٩٢٧ — ٣,١٠٠,٠٤٢ وقد قفز هذا العدد فى سنة ١٩٣٧ إلى ٥,١٥٧,٥١٢ وهذا عدد ضخم ولا سيما إذا لاحظنا أن عدد جميع أصحاب المهن فى مصر بما فيهم عمال الزراعة كان فى سنة ١٩٢٧ — ٥,٨٤٥,٦٦٧ وكان فى سنة ١٩٣٧ — ٧,٤٢٠,٣٥٥ على إننا لم نضف إلى عدد عمال الزراعة طوائف رعاة الأغنام والفعلة والباعة الجوالون وغيرهم مع أن هؤلاء فى الغالب مزارعون متعطلون اضطروا إلى عملهم الحالى اضطرارا ولم تنقطع صلتهم بالزراعة بعد بصفة نهائية .

(ثالثا) إن الحالة المادية للمشتغلين بالزراعة ذات تأثير قوى على المشتغلين بالصناعة فلا شك أن سوء الأحوال المعيشية فى القرى تحملهم على التطلع إلى المدن وخصوصا وقد أخذت بعض المدن تشتغل بالصناعة على وضع كبير .

وقد حدث مثل هذا التطلع والهجرة فى بلاد أخرى مثل انجلترا عند بدء الحركة الصناعية فيها وقبل إدخال الإصلاحات الزراعية التى أعادت الكثيرين ممن هجروا الزراعة إليها ، ولهذه الهجرة المحلية خطرها إذ أنها تهبط بأجور عمال الصناعة وتغرى أصحاب الصناعات على استخدامهم رغم ما فى هذا الاستخدام من استهداف لإنتاج يشوبه الجهل وعدم المعرفة .

ويشاهد ذلك عند استعراض أجور العمال ومقارنتها بالنسبة لمن يقومون بأعمال مماثلة ولكنهم يختلفون فبعضهم من الريف وبعضهم من القاهرة ، ويطرد ذلك بالنسبة للاعمال الفنية فإن تهالك عمال الزراعة النازحين إليها يهبط بمستوى الأجور فيها هذا بالرغم من أن المبدأ الاقتصادى السليم يوجب مراعاة كفاية العامل عند استخدامه قبل مراعاة أجرته .

ويضطر تبعا لهذه المزاحمة كثير من عمال الصناعة مع اعتزازهم بفنهم وكفايتهم ومحاولتهم المحافظة على مستوى أجورهم إلى التسامح والتساهل فيها .

ثالثا — يبلغ عدد عمال الزراعة فى سنة ١٩٣٧ — ٥,١٥٧,٥١٢ ومحصول هؤلاء سواء المحصول العلمى أو المحصول الأدبى ضعيف .

وبداهة أن ما يتطلبونه من حاجيات المعيشة لهم ولعائلاتهم من المنتجات الصناعية لا يتعدى القليل التافه .

ويلاحظ أن الصناعة خصوصا فى مصر وهى بلد حديث عهد بها يجب أن تعول على الأسواق الداخلية — ولا يرجع هذا التعويل إلى ضرورات الحرب وصعوبة التصدير ، إنما يرجع إلى أن الصناعة الناشئة لا يمكن أن تقوى على مزاحمة الصناعات القديمة التى رسخت أقدامها فى الأسواق الدولية .

وقد رأينا أن جمهور المشترين فى السوق المحلية من المزارعين وعمال الزراعة وهؤلاء على حال مادية وعلمية ضعيفة ، فلا شك إذا أنه سيكون لهذا كله أثر بالغ على الإنتاج الصناعى وعلى المنتجات الصناعية وعلى عمال الصناعة أنفسهم وبالتالى على الحياة الاجتماعية لسكان المدن وما إليهم من المشتغلين بالتجارة والصناعة .

بقى علينا بعد أن أحطنا بإيجاز بأهمية الدور الذى يقوم به عمال الزراعة وأثرهم فى الإنتاج والحياة الاجتماعية أن نشير إلى الجهود التى بذلت لتهيئة تطور اجتماعى صالح لهم حتى يكون لهذا التطور أثره الصالح فى التطور الاجتماعى للبلاد بصفة عامة .

فنحن إذا قصدنا بالجهود القوانين والنظم التى وضعت فانما يعنينا فى هذا المقام فقط ما يتصل اتصالا مباشرا بطبقة المزارعين وعمال الزراعة دون غيرهم .

ولا نقصد ما وضع من القوانين والنظم وكان متصلا بحماية المحصولات الزراعية وحماية تصدير بعض المنتجات وما إلى ذلك لأن كل هذه الجهود إنما تفيد المزارعين بطريق غير مباشر والفائدة المباشرة تعود على الملاك ، ومع الأسف أنه قد صدر من النوع المشار إليه الكثير من التشريعات لوقاية المزروعات من الآفات واعتبار بعض البلاد الخارجية مصابة بأمراض نباتية وبوجوب مراقبة البذور وما إلى ذلك .

ولسنا نعرف تشريعا يتصل مباشرة بالزراع والفلاحين اللهم إلا التشريع الذى لا يبيح الحجز على الأشياء اللازمة لمعيشة الفلاح وأدوات زراعته وكذلك التشريع الذى يمنع نزع الملكية لأقل من خمسة أفدنة وهذا فى الحقيقة وضع لحماية صغار الملاك .

أما النظم . فلعل أبرز النظم الاجتماعية التى وضعت لهم هى نظام التعاون ومع ذلك فقد ظل أكثرهم بعيدا عن الاستفادة به ! ويلى هذا نظام المراكز الاجتماعية وهو نظام استحدث أخيرا ومن البدهى أن آثاره لن تعرف بالضبط إلا فى السنوات القادمة .

*
* *

بعد أن فرغنا من تلخيص الحياة الاجتماعية لسكان الريف وتطورها سنأتى على استعراض الحياة الاجتماعية لسكان المدن وتطورها . ولا يخفى أن جمهرة سكان المدن هم المشتغلون بالصناعة .

لم يكن للصناعة شأن كبير قبل الحرب العظمى الماضية ، وكانت الصناعة قاصرة على ورش متناثرة اللهم إلا القليل من شركات الاحتكار الكبيرة و بعض محالج الأقطان التى انتشرت فى المراكز المعدة لإنتاج القطن .

ولكن بعد أن وضعت الحرب الماضية أوزارها ورأى بعض رجال الأعمال أهمية وجود بعض الصناعات وما ينتظر لها من الرواج ولا سيما إذا قيد أو تعذر الاستيراد وقد عاصر ذلك ماحل بالبلاد حينذاك من رواج عام ، كما حدث أن ظهرت الحركة السياسية ونمت و بدأ الناس يتذوقون الشيء الكثير من الفوز القومى .

لذلك تقدم فريق من أصحاب الأموال واستفادوا من هذه الظروف مجتمعة وأعدوا الكثير من النصائح وكان لهم فضل السبق فى هذا الميدان ، ولكن إذا قيست هذه الخطوات بما خطتها الدول الأخرى فى لميدان الصناعى تبين أنها لازالت خطا محدودة .

و بيان ذلك أن إحصاء سنة ١٩٣٩ دل على أن عدد المصانع جميعها فى أنحاء القطر ٨٨,٣٥٩ منها مالا يستخدم عمالا مطلقا وعدده ٤٥,٠٤٠ أى أكثر من النصف ومنها ما يشتغل به عامل فأكثر وعدده ٢٥,٥٨٤ ومثل هذا فى المتاجر إذ لازالت المصانع والمتاجر تقوم على مجهودات فردية .

ولا شك أن ازدهار الحياة الاجتماعية وتطورها فى المدن لا يتم إلا إذا انتشر الإنتاج الكبير ولكن على الرغم من ذلك كانت الحياة الاجتماعية لعمال الصناعة أوفر حظا منها لعمال الزراعة . إذ يرجع التاريخ التشريعى لتطور عمال الصناعة الاجتماعى إلى سنة ١٩٠٩ وذلك بإصدار القانون الخاص بعدم تشغيل الأحداث .

ثم أعقب ذلك فترة ركود انتهت بأن شكلت فى سنة ١٩٣١ لجنة للنظر فى إعداد مشاريع قوانين لبعض المسائل العالية وصدر فيها فعلا قانون بتشغيل الأحداث وقانون خاص بتشغيل النساء و بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات وقانون بشأن التعويض عن إصابات العمل

كذلك من ناحية النظم الاجتماعية كان عمال الصناعة أسبق فى الحصول عليها إذ عنيت الحكومة بنظر شكاواهم وبدأ ذلك بتشكيل لجنة توفيق فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ثم صدور قرار بتشكيل لجان توفيق محلية فى سنة ١٩٢٤ ثم بتأليف مجلس استشارى للنظر فى شئون العمال كما أنشئت مصلحة العمل لرعاية الشئون المتعلقة بهم .

وقد أخذ أيضا بعض المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى يعنى باستحداث نظم تعمل على النهوض بالحياة الاجتماعية للعمال . فقامت — بمساعدة الحكومة — بإنشاء مراكز اجتماعية لهم وأندية لأولادهم وأخذت تزودهم بالمعارف العامة .

أما العمال أنفسهم فأبرز نواحى النشاط الاجتماعى التى قاموا بها هى تكوين النقابات . وقد كان هذا النشاط خاضعا لعوامل خارجية متعددة جعلت حياتها دائما أشبه شئ بالمد والجزر .

وكانت نشأة النقابات ولا زالت تدور حول أغراض بسيطة لا تتصل كثيرا بالحياة الاجتماعية الحديثة ، ويرجع ذلك إلى أن أكثرها لم ينظم بعد ولم تصل حالة المالية إلى درجة تسمح له بمزاولة هذه المسائل الاجتماعية الهامة .

وطبعى أن إصدار قانون النقابات واعتراف الحكومة بها وإشرافها عليها سيعمل على تلافى المساوئ الحالية وسيمكن النقابات من تأدية رسالتها ومن المساهمة فى تحسين الحياة الاجتماعية للمشتغلين بالصناعة والتجارة .

ويخلص لنا مما تقدم أن الحياة الاجتماعية فى مصر تمتاز ببعض الظواهر البارزة التى نلمسها فى جميع الأوساط وفى كل الجهات .

وإن فى مقدمة هذه الظواهر والمفارقات البعيدة بين طوائف الشعب وبين أفراده ، هذه المفارقات التى تشمل الحياة المادية والحياة الأدبية والحياة العقلية .

ولابد من العمل على التخفيف من هذا التفاوت . ويوجد أيضا ظاهرتان هامتان وهما انتشار الجهل والفاقة بين السواد الأعظم من الشعب ، وأثرهما فى حياته الاجتماعية واضح لا يحتاج إلى دليل . فلا يمكن أن نتصور تطورا اجتماعيا لا يكون من شأنه أن يعالج هاتين الظاهرتين .

كذلك يخلص لنا أن حياة البلد الاجتماعية الصحيحة هى حياة السواد الأعظم للسكان وهؤلاء هم الزراع والعمال .

وأن الإصلاح الذى لا يبدأ بإصلاح هذه العناصر لا يعد إصلاحا لصميم الحياة الاجتماعية المصرية . وليكن رائدنا فى الإصلاح العناية بما كان نفعه عاما وأثره شاملا ، وسيقتضى هذا جهودا وفيرة ونشاطا جما فربما كان من الخير أن نوجه كل الجهود والنشاط إلى هذه

الناحية حيث تعود الفائدة على الأكثرية الساحقة من أفراد البلاد . حتى ولو اضطررنا إلى أن نهادن بعض نواحى النشاط الاجتماعى الأخرى التى يحتكر أثرها فى طائفة أو طوائف من خاصة أفراد الشعب .

فاذا ما اجتزنا هذه المرحلة الأساسية والضرورية من الإصلاح أمكننا أن نطمئن إلى أننا قد وضعنا أساسا سليما لحياة اجتماعية سليمة . وأمكننا أن نجعل سواد الأمة يشعر بالتطور الاجتماعى و بأثره الأدبى والمادى والعقلى ، وعندئذ يصبح الحكم على أن حياتنا الاجتماعية حياة صالحة حكما صحيحا حقيقيا لأنه ينطبق على عامة الشعب ولا يقتصر على فئات قليلة امتازت بوفرة العلم أو وفرة المال ولكنها قلة والقلة لا يقاس عليها، ومن الظلم الفادح أن يكون الحكم عليها حكما على ما عداها من الأغلبية الساحقة للسكان .

ويجب ألا يقاس التطور الذى ننشده بغيره لدى البلاد الأخرى ، فلكل تطور أسبابه الخاصة ووسائل علاجه التى أعدت له . على أن يكون العمل على تهيئة حياة اجتماعية صالحة للجمهور وهم الزراع والصناع مقترنا بوضع حدود واضحة تبين حقوق الملاك وواجبات الزراع وتحدد التبعات المتبادلة بين أصحاب الأعمال والعمال . حتى لا يحاول العمال والزراع الانتقاص من سلطة أصحاب الأعمال والملاك أو يغمطوا حقهم فى الإشراف والتوجيه أو يتناسوا فضلهم فى الإقدام وفى التضحية بأموالهم وعصارة عقولهم لتنمية الإنتاج القومى ولإيجاد ميادين فسيحة لهم ليكسبوا عيشهم ويزاولوا أعمالهم، كما يذكر أصحاب الأعمال للعمال نشاطهم وقيامهم بواجباتهم فيجزونهم جزاء وفاقا ويمنحونهم رعاية مادية وأدبية تكفل لهم حياة اجتماعية صالحة .

وليكن همنا عند وضع التشريعات والنظم اختيار ما يلائم أحوالنا وعاشاة الطفرة والانصراف عن الإكثار منها والمبالغة فى استحداث نظم متعددة لأن التطور الاجتماعى إنما يحدث فى البلاد تبعا لمقتضيات أحوال كل منها واستجابة للضرورات التى أوحت به — وعلى العموم ليكن رائدنا — كما قال المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولى فى تقريره الذى رفعه إلى الحكومة المصرية عند ما انتدبته لبحث التطور الاجتماعى للعمال فى مصر .

" يجب أن نبدأ بوضع أساس عريض وقاعدة ثابتة بدلا من أن نعنى فقط بإنجاز الهرم بأكمله ".

ابراهيم الغطريفى